

أضواء على الأرشيف العثماني الجزائري

د. حميد أيت حبوش

أستاذ محاضر

جامعة أحمد بن بلة 1 وهران

مقدمة

للجزائر أرشيف ضخم يعود للفترة التاريخية الممتدة من ما قبل العثمانيين إلى الاستقلال، ويقدر بملايين الوثائق، متناثرة ومشتتة في عدد كبير من دور الأرشيف في العالم بحكم التاريخ المشترك خاصة فرنسا وتركيا.

وسنركز في هذه الدراسة على تسليط الضوء على الأرشيف العثماني الجزائري الموجود باسطنبول تركيا وبئر خادم بالجزائر العاصمة الذي أصبح مركزا أرشيفيا بعد استعادة الدولة الجزائرية أكثر من ألف علبة من الوثائق من فرنسا بعد مفاوضات مرابطونية مع السلطات الفرنسية وتخص معظمها الحقبة العثمانية.

دور الأرشيف بتركيا:

توجد في تركيا اليوم عدد من دور الوثائق وأهمها:

متحف طوب كيو سراي:

تأسس في عام 1937، والذي يحتوى على 200 ألف وثيقة بين دفتر وورقة محفوظة، ومصنفة على أحدث الطرق، ويوجد للأرشيف دليل من 192 صفحة مكون من جزئين في مجلد واحد رتبت في أسماء الموضوعات في عمودين حسب الترتيب الأبجدي، ويحتوى هذا المتحف على العديد من الوثائق المتعلقة بالشخصيات الهامة والموضوعات المختلفة.⁽¹⁾

الأرشيف العام لرئاسة الوزراء:

يضم أعدادا هائلة من الوثائق تصل بالملايين، ويتفرع من هذا الأرشيف ثلاث فروع خاصة وهى:

• الديوان السلطاني

• ديوان الوزارة

• الديوان الدفترى

ويحتوى هذا الأرشيف على وثائق هامة تتعلق بالولايات العثمانية على رأسها الجزائر والتي تتناول فرمانات والشكاوى والإيرادات والأوقاف والعقارات....

وتتضمن هذه الدفاتر على مراسلات مختلف القضايا موجهة من السلطان إلى الولاة والقضاة وغيرهم، وكثير منها كان يصدر في شكل فرمانات وأوامر سلطانية.

و يعتبر دفتر همايون إحدى السلاسل الخاصة التي انبثقت من الدفاتر المهمة والتي تصدر مباشرة من السلطان لكون غيرها توزع على دوائر حكومية أخرى⁽²⁾.

الأرشيف الجزائري باسطنبول

رغم صعوبة المعرفة الدقيقة للأرشيف المتراكم باسطنبول، يمكن على الأقل حصر أهم سلاسل التي تحتوي على الوثائق المتعلقة بتاريخ الجزائر في العهد الحديث:

أ- دفاتر المهمة: "وهي أحد الأقسام الهامة التي تشكل سجلات الديوان الهمايوني، إذ تخصص تلك الدفاتر لتسجيل فرمانات والأحكام والأوامر الصادرة عن الديوان الهمايوني إلى شتى جهات الدولة العثمانية..."

يضم تصنيف دفاتر المهمة 266 دفترًا تحتوي الأوامر والأحكام الصادرة من عام 1533م إلى سنة 1905م، وتحتل أمور الجزائر رعدا كبيرا من تلك الدفاتر..."

ب- الخطوط الهمايونية: "وهي الأوامر المكتوبة من السلطان العثماني حول مسألة من المسائل... وتمتد من سنة 1659م إلى غاية سنة 1880... وهذا القسم الذي جرى تصنيفه بالترتيب الكرونولوجي يضم العديد من الوثائق عن الجزائر..."

ج- قسم معلم جودت: "وهو قسم من الأرشيف العثماني قامت على تصنيفه هيئة كانت تحت رئاسة معلم جودت... وتقع تواريخه بين عامي 1533م-1902م... تضم أبواب هذا التصنيف وثائق تتعلق بالجزائر في الشؤون الخارجية والمالية والبحرية..."

ونلاحظ من خلال ذلك أن الأرشيف العثماني يحتوي على 150 مليون من الوثائق، من بينها 20 مليون تخص العالم العربي؛ وتم إلى غاية سنة 1998 فهرسة 50 مليون وثيقة كتابيا ومليونين بإدخال الإعلام الآلي⁽³⁾.

الأرشيف العثماني بالجزائر:

تتوفر الجزائر على غرار الولايات العثمانية، على رصيد زاخر من الوثائق الرسمية المحلية العائدة إلى الفترة العثمانية، وهي محفوظة بمركز الأرشيف الوطني الجزائري، لها من الأهمية في كتابة تاريخ الجزائر، تتمثل فيما يلي:

1- سلسلة سجلات المحاكم الشرعية:

وهي رصيد هام حيث يضم مائة وثلاثة وخمسين (153) علبة⁽⁴⁾ وما يعادل 14318 وثيقة، تضم علبة [104-105] مثلا على مائتي وسبعة وخمسين (257) وثيقة وتضم علبة [79] مائتي وعشرين (220) وثيقة. وهي تخص في معظمها مدينة الجزائر والمناطق المجاورة لها وبعض المدن الأخرى كالبليدة والقليلة أما اللغة المستعملة فهي اللغة العربية. وهي تغطي فترة زمنية معتبرة إذ تمتد من النصف الأول من القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتعود أقدم العقود إلى عام 1525م، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن العقود العائدة إلى العهد الأول نادرة.

وطبيعة وفحوى الوثائق التي اشتملت عليها هذه السلسلة فقد حدده الدور الذي أضحي يلعبه الحاكم الشرعي أي القاضي بالمدينة. وإذا كانت وظيفة القاضي وظيفة دينية في الأساس فإن صلاحياته امتدت إلى مختلف مجالات الحياة. إذ يبدو جليا من وثائق المحكمة الشرعية أن القاضي أضحي يلعب دورا هاما في المدينة حيث اتسعت دائرة مهماته. فهو لا يعاقب المخلين بالقانون فحسب بل يفصل في الخلافات، وينظر في الاحتجاجات، ويراقب ويرعى شؤون القاصرين ويسهر بنفسه على النساء الأرامل واليتامى. وهو قاضي الأحوال الشخصية والمشرف على الأوقاف أو الأحباس والمشرف على البيع والشراء.

فبالمحكمة يتم تسجيل عقود البيع والشراء والقروض وما إلى ذلك... وهذا ما يفسر لنا ثراء وتنوع هذا الرصيد. فهو يشمل عقود عقارية وعقود تحبیس أو

الوقف، وعقود البيع والشراء والقروض والهبات والوصايا والأمانات وعقود الزواج والطلاق، والعقود والمرافعات.

ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن الباحث في هذه السلسلة يواجه صعوبات جمة في التعامل معها لجملة من الأسباب ولعل أهمها عدم خضوع الوثائق لترتيب كرونولوجي وكذا لأي تصنيف حسب طبيعتها وفحواها. ويعود هذا إلى ما تعرضت له الوثائق من إهمال وإتلاف على أيدي السلطات الاستعمارية.

عن أهم أنواع الوثائق التي اشتملت عليها هذه السلسلة، التي استرجعت من فرنسا سنة 1975 م: قضايا الأوقاف، الملكيات الخاصة، عقود الزواج والطلاق، عقود البيع والشراء، اثبات النسب، تحديد صداق أو إرث، وثائق الحبوس⁽⁵⁾.

عقود التحبيس

تفيض سجلات المحاكم بعقود التحبيس، وهي تشكل حيزا هاما ضمن هذه السلسلة. وتكتسي هذه الأخيرة أهمية بالغة في الكشف عن جوانب هامة.

بالتعرف على الملكية العقارية، وعلى كيفية توزيعها ضمن الشرائح الاجتماعية المختلفة سواء داخل المدينة أو خارجها (أي بالمنطقة التي عرفت بالفحص).

كما تعد أساسية في التعرف على توزيع الملكية العقارية داخل المدينة وخارجها لاسيما لدراسة كثافة الأحياء، السكنية منها والتجارية. كما تمكننا من التعرف على طوبوغرافية المدينة وعلى معالمها من أسواق ومرافق عامة في غياب الخرائط والأوصاف الدقيقة في كتب الإخباريين. ويرجع الفضل في هذا إلى الطريقة المتبعة من قبل المؤرخين وقتئذ فقد روعيت دقة قصوى في ذكر الحيثيات، كاسم المحبس أو الواقف ومهنته وتحديد الموقع (المكان) والأطراف المستفيدة منه والغرض وما إلى ذلك.

وكذلك الأخبار التي يتضمنها فحوى العقد في مجال الحياة الاجتماعية متنوعة، من ذلك العلاقات ضمن الأسرة الواحدة وصلات المصاهرة. كما تكشف لنا عن الذهنية السائدة وقتئذ، كاستفادة المرأة أم عدمها من ممتلكات أزواجهن وأبائهن. وتتيح لنا أيضا التعرف عن جانب آخر ذي أهمية والتمثل في أفعال البر والتضامن والتكافل والتأزر.

الهبات

تطلعنا عن جانب من العلاقات السائدة ضمن الأسرة الواحدة إذ تعكس لنا العلاقة بين الواهب والموهوب له. فهي لا شك تتيح لنا أيضا التعرف عن جانب من الثروة. والهبات ولاسيما المشتمة منها على الأثاث والمصاغ والملابس تسمح لنا باكتشاف أنواع الفرش وأثاث البيت وطريقة إستعماله، وأنواع الحلي والأزياء السائدة وقتذاك ولاسيما لدى النساء.

2- سجلات البايلك وبيت المال:

نشأت أصلا كدواوين إدارية عامة تسجل فيها مختلف المسائل الإدارية والمالية المتعلقة بالأموال العامة ويبدو أن الإدارة العثمانية سواء في مقرها الرئيسي أو في الأقاليم التابعة لها كانت تخصص سجلا لكل سنة تدون فيها المداويل والمصاريف وغلات الأحباس والأوقاف في سجلات البايلك التي يبلغ عددها ثلاث مائة وستة وثمانين (386) سجلا.

أما التجارة الداخلية والخارجية وأموال المفقودين والتركات التي ليس لها وارث وغير ذلك من مصادر الأموال فقد كانت تسجل في سجلات بيت المال التي يبلغ عددها إحدى عشرة (11) علبة تضم أربعة وستين (64) دفترا⁽¹⁰⁾

و يتوزع مجموع هذه الوثائق من حيث التأريخ على الحقبة العثمانية في الجزائر التي بدأت بتعيين خير الدين بربروس من قبل السلطة العثمانية، ويستمر بعضها، خاصة التي تتعلق بالأحوال الشخصية إلى ما بعد دخول القوات الفرنسية إلى الجزائر، وذلك لكون المحاكم الشرعية قد استمرت في عملها خلال السنوات الأولى من الاحتلال، حيث وجد الأستاذ سعيدوني أن وثائق المحاكم تتوزع على الفترة الزمنية ما بين (1001هـ/1592م و1272هـ/1856م)⁽¹¹⁾

أما من حيث الرقعة الجغرافية فإن أغلبها يتعلق بالنواحي الوسطى للبلاد الجزائرية وخاصة إقليم دار السلطان المركزي، بينما نجد القليل من هذه الوثائق تخص الأقاليم الأخرى مثل قسنطينة التي توجد فيها حاليا اثني عشرة (12) سجلا، وهو ما يقارب ثلاثمائة ورقة يتعلق محتواها بالأحوال الشخصية من زواج وطلاق وعقود الملكية، كذلك في التيطري ووهران، التي تكون قد ضاعت⁽¹²⁾

الهبات

تطلعنا عن جانب من العلاقات السائدة ضمن الأسرة الواحدة إذ تعكس لنا العلاقة بين الواهب والموهوب له. فهي لا شك تتيح لنا أيضا التعرف عن جانب من الثروة. والهبات ولاسيما المشتمة منها على الأثاث والمصاغ والملابس تسمح لنا باكتشاف أنواع الفرش وأثاث البيت وطريقة استعماله، وأنواع الحلبي والأزياء السائدة وقتذاك ولاسيما لدى النساء.

2- سجلات البايلك وبيت المال:

نشأت أصلا كدواوين إدارية عامة تسجل فيها مختلف المسائل الإدارية والمالية المتعلقة بالأموال العامة ويبدو أن الإدارة العثمانية سواء في مقرها الرئيسي أو في الأقاليم التابعة لها كانت تخصص سجلا لكل سنة تدون فيها المداويل والمصاريف وغلات الأحباس والأوقاف في سجلات البايلك التي يبلغ عددها ثلاث مائة وستة وثمانين (386) سجلا.

أما التجارة الداخلية والخارجية وأموال المفقودين والتركات التي ليس لها وارث وغير ذلك من مصادر الأموال فقد كانت تسجل في سجلات بيت المال التي يبلغ عددها إحدى عشرة (11) علبية تضم أربعة وستين (64) دفترا⁽¹⁰⁾

و يتوزع مجموع هذه الوثائق من حيث التأريخ على الحقبة العثمانية في الجزائر التي بدأت بتعيين خير الدين بربروس من قبل السلطة العثمانية، ويستمر بعضها، خاصة التي تتعلق بالأحوال الشخصية إلى ما بعد دخول القوات الفرنسية إلى الجزائر، وذلك لكون المحاكم الشرعية قد استمرت في عملها خلال السنوات الأولى من الاحتلال، حيث وجد الأستاذ سعيدوني أن وثائق المحاكم تتوزع على الفترة الزمنية ما بين (1001هـ/1592م و1272هـ/1856م)⁽¹¹⁾

أما من حيث الرقعة الجغرافية فإن أغلبها يتعلق بالنواحي الوسطى للبلاد الجزائرية وخاصة إقليم دار السلطان المركزي، بينما نجد القليل من هذه الوثائق تخص الأقاليم الأخرى مثل قسنطينة التي توجد فيها حاليا اثني عشرة (12) سجلا، وهو ما يقارب ثلاثمائة ورقة يتعلق محتواها بالأحوال الشخصية من زواج وطلاق وعقود الملكية، كذلك في التيطري ووهران، التي تكون قد ضاعت⁽¹²⁾

الخاتمة:

إن قراءة منهجية وعميقة في الأرشيف ستمكننا من دراسة معطيات في غاية الأهمية حول شتى مظاهر الحياة السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أي التعرف على الحياة الحقيقية للمجتمع وفعالياته. ولا يمكن إعادة كتابة تاريخ الجزائر الحديث، إلا من خلال الاعتماد على الأرشيف الذي يعد خير حافظ لذاكرتنا عبر قرون عديدة. وأيضاً من المصادر الأصلية التي ستمكننا من فهم تاريخنا فهما صحيحاً والوصول إلى حقائقه. وستظل نظرتنا لمجتمعنا ناقصة إذا لم ننهل من أرشيفنا ومصادرنا الأصلية.

الهوامش:

- 1-مديرية الأرشيف طوب كابو سراي، اسطنبول، استجواب مع مسئول المتحف 2014/03/12
- 2-مركز أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول.
- 3-نفسه
- 4-هو عدد العلب المسترجعة سنة 1975م أثناء زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الجزائر.
- 5- غطاس، عائشة- إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني.- المجلة التاريخية، العددان 85-86، ماي 1997
- 6-: - التميمي، عبد الجليل.- وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر.- تونس، منشورات المجلة التاريخية المغاربية، 1980
- 7- م ش ع: 13/2
- 8- م ش، ع: 50
- 9- م ش، ع: 38
- 10-سعيدوني ناصر الدين، وضعية الأوقاف العقارية بفحص مدين الجزائر أواخر العهد العثماني، م.و.ك، الجزائر 1986، ص ص 71-108
- 11-سعيدوني ناصر الدين، "وثائق الأوقاف بالأرشيف الجزائري وإمكانية استغلالها في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للجزائر"، المجلة التاريخية المغاربية، ع: 93-94، ماي 1999 م، زغوان، تونس، ص ص 257-270
- 12- نفسه، ص ص 257-270.